



تحديات قمة المناخ COP27: العدالة المناخية وتأثيرها على عمليات
التنمية الشاملة

"استعراض لبعض النماذج المتضررة: باكستان- إقليم دارفور- بحيرة التشاد"

إعداد/ روان عبد الرؤوف خليل



مقدمة

في ظل توجه الدول واهتمام المنظمات الدولية بالقضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية، تصاعدت الهواجس بشأن ضمان الدول المتقدمة حقوقها في هذا الملف مع إغفال مصالح الدول النامية والفئات المهمشة الأكثر عرضة لتحمل تكلفة التغيرات المناخية أو إقصائها من المنافع المتوقعة من إتباع سياسات صديقة للبيئة؛ لذلك أصبحت قضية العدالة المناخية أمراً هاماً يشغل بال صناعات ومتخذي القرار وواضعي السياسات؛ لضمان تمتع الدول النامية والفقير والفئات المهمشة بكافة حقوقهم وعدم هدرها على حساب إحداث تقدم في الدول المتقدمة. جاءت "العدالة المناخية" لتوصي بضرورة إشمال الدول النامية والفقيرة والفئات المهمشة في السياسات ذات الصلة بتخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتطوير طرق توليد الطاقة والتكنولوجيا وإنتاج الغذاء والسلع وتقديم الخدمات، وتمويل المشروعات الخضراء والسياسات البيئية الحديثة؛ بما يضمن لهذه الفئات السالف ذكرها إشباع أمنها الصحي والغذائي وأمن الإقامة وعيش حياة كريمة.

فالعدالة المناخية تستهدف في المرتبة الأولى حقوق الإنسان خاصة الأكثر تأثراً نتيجة التغيرات المناخية التي قد تؤدي إلى زوال مدن بأكملها وتفشي الأمراض والأوبئة وزيادة معدلات الوفاة. لذلك يسلط هذا التقرير الضوء على العدالة المناخية وصلتها بالفئات المهمشة الذين لم يحظوا بفرص وفيرة لعيش حياة كريمة بل وجدوا أنفسهم على حافة الهاوية.

وسيستعرض التقرير دور القانون الدولي والاتفاقيات الدولية في هذا الصدد، كما يقدم عدة توصيات لضمان تمتع الفئات المهمشة بكافة حقوقهم وسبل أمن المعيشة.



أولاً: ماهية العدالة المناخية

العدالة المناخية مفادها الاعتراف بإمكانية إحداث تأثيرات اجتماعية وصحية واقتصادية مختلفة خاصةً على الفئات الأكثر تضرراً والسكان المحرومين والفئات المهمشة. تهدف العدالة المناخية الدفاع عن حقوق هؤلاء الأكثر تهميشاً ومعالجة أوجه عدم المساواة بشكل مباشر من خلال استراتيجيات طويلة الأجل للتخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها.

وبشكل أدق، العدالة المناخية تقوم على أساس المعاملة العادلة لجميع الدول النامية والمتقدمة؛ بحيث يكونوا على نفس قدم المساواة في استراتيجيات وسبل التحول نحو الاستدامة من التطور التكنولوجي والعلمي وتمويل المشروعات الخضراء، وكل ما يمس استراتيجيات الحد والتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

ويرجع السبب في ظهور الدعوة إلى ضرورة تحقيق العدالة المناخية إلى تصاعد حدة الظروف البيئية والمناخية لدرجة أنها قد تؤدي إلى تلاشي مدن بأكملها وجفاف منابع المياه وانتشار الأوبئة والأمراض، وذلك على الرغم أن الدول الفقيرة والنامية الأكثر تضرراً - وهم غير قادرين على اتخاذ كافة الاحتياطات الخاصة بوسائل الحد والتخفيف من الآثار المناخية وتمويل المشروعات المرتبطة بذلك - غير مسببين لكم الانبعاثات الهائلة الناجمة عن الصناعة مثل الدول الصناعية المتقدمة التي أساس اقتصادها يقوم على الصناعة.

وبالتالي، ليس كل فرداً مسئولاً عن التغيرات المناخية بنفس القدر، وليست كل الدول عرضة للخطر الناجم عن التغيرات المناخية بنفس القدر؛ فالدول ذات المعدلات الاقتصادية الكبرى أكثر قدرةً من الدول النامية والفقيرة

والعدالة المناخية بالأساس ظهرت بعد اتفاق غالبية المجتمع الدولي أن الدول الصناعية الكبرى والمتقدمة هي السبب الرئيس في حدوث طفرة في زيادة الانبعاثات الكربونية إثر تميزها



في الصناعة والتكنولوجيا دون حساب للمخاطر البيئية، ومن هنا ناشد المجتمع الدول وكافة الدول الكبرى أن يتم وضع استراتيجيات خضراء مع الأخذ في أولوية الاعتبار حقوق الدول النامية والفقيرة والفئات المهمشة؛ لتسود المنفعة وحتى لا يكون التطور والتحول الأخضر على حساب تلك الأطراف.

وجدير بالذكر أن، قضية العدالة المناخية تثير ثلاث صور لابد التطرق إليها، وهم:

-**العدالة الاجتماعية:** بالتأكيد الأكثر قدرة على اتخاذ تدابير للحد من التقلبات المناخية ليسوا على نفس القدر والمستوى بالفئات الأكثر تأثراً مثل (المهاجرين- اللاجئين- ذوي الهمم- الفقراء والمشردين)؛ لذلك تثار العدالة المناخية في هذه القضية، وتستهدف تمكين الفئات المهمشة والأكثر عرضة للخطر لضمان وصيانة حقوقهم وإدماجهم في عملية التنمية.

-**العدالة بين الأجيال:** لا جدال في كون الاستمرارية في التغيرات المناخية بصورة هائلة دون إتباع سياسات التخفيف والتكيف يؤدي ويؤثر على حقوق الأجيال القادمة في التنمية.

-**العدالة بين الدول المتقدمة والنامية:** الدول الكبرى لديها اقتصاديات قوية بما يؤهلها لسهولة تمويل مشروعاتها وسياساتها الخضراء، وبالرغم من انها المتسبب الرئيس في التغيرات المناخية إلا إن من يتحمل التكلفة هي الدول الفقيرة والفئات المهمشة.

ولذلك، بدأت أصوات الدول الأكثر تضرراً إلى ضرورة تعجيل الدول الكبرى الصناعية بمساعدة الدول النامية وتمويلها للحد والتكيف مع آثار التغيرات المناخية.



سجال بين الدول حول مسئولية التغيرات المناخية

مع تزايد توجيه أصابع الاتهام إلى الدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع أنهم عليهم العبء الأكبر في تفاقم الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية خاصةً عقب حقبة الثورة الصناعية؛ إذ بات اقتصادهم قائم على الصناعة والطاقة غير النظيفة مثل النفط والوقود الحجري، ومن جانب آخر تدفع الدول النامية الثمن باهظاً نتيجة ممارسات الدول الكبرى فهم لا يتأثرون بنفس القدر كما تتأثر الدول التي تعاني من نقص في تكنولوجيا وسائل الحد والتكيف مع التغيرات المناخية بمهارة، فأرادت الدول النامية تحميل الدول الصناعية تكلفة الأضرار الواقعة عليهم؛ إذ لا يمكن تخيل أن تزدهر دول وينمو اقتصادها وتتأثر تأثراً طفيفاً بالتغيرات المناخية ودول أخرى ليست مصدراً للانبعاثات أساساً ولكنها تدفع الثمن الذي يظهر في حرائق الغابات وجفاف الأنهار والبحيرات العذبة والبحار وتلاشي المدن وانتشار الأوبئة والأمراض ونقص المحاصيل الزراعية وغيرها...

ومن هنا سنستعرض، تطور حالة السجال بين الفرق المتنازعة حول من المسئول عن التغيرات المناخية ومن مُجبر على تحمل التكلفة الأكبر...

1- قمة الأرض 1992

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، والمعروف كذلك باسم "قمة الأرض"، في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 1992، وتم عقده بالتزامن مع الذكرى العشرين للمؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية في السويد عام 1972، وقد ضم عدداً من القادة السياسيين وممثلي المنظمات غير الحكومية الإعلاميين من 179 دولة للتباحث حول تأثير أنشطة البشر



الاجتماعية والاقتصادية على البيئة وتم عرض التصور الخاص لكل المشاركين بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة.

وكان مؤتمر (قمة الأرض) يستهدف إصدار جدول أعمال وخطة من أجل التعاون الدولي في القضايا البيئية والتنموية؛ كي تساعد في توجيه العمل الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وتم ذكر "التنمية المستدامة" في هذا المؤتمر وجعله هدف تعمل الدول من أجل تحقيقه أياً كان أوضاعها التي تعيشها.

وأبرز نتائج وإنجازات "مؤتمر قمة الأرض" كان برنامج عمل ينادي بضرورة تبني استثمارات جديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، وجاءت توصياته في صدد تبني أساليب تعليم جديدة، وطرق جديدة للحفاظ على الموارد الطبيعية وكيفية تحقيق الاقتصاد المستدام. ونجم عنه بيان مبادئ الغابات واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

2-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC

في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تشكلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهي بمثابة الاتفاقية التأسيسية لبقية اتفاقيات المناخ اللاحقة. وفي عام 1992، انضمت حوالي 153 دولة لهذه الاتفاقية؛ من أجل تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة عند درجة تمنع التدخل الخطير للإنسان في النظام المناخي.

يجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية وضعت على الدول الصناعية المسؤولية للعمل على الحد من ارتفاع درجات الحرارة؛ كما بلّورت مبدأ (المسؤولية المشتركة والمتباينة على أساس الإنصاف) ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 ووصل عدد الأعداء الموقعين عليها 196 دولة.



مع مرور الوقت، بدأت تظهر بعض التحديات؛ حيث شعرت بعض الدول أن شروط خفض من الانبعاثات الدفينة المنصوص عليها في الاتفاقية غير كافية، فنادت الدول بعقد مفاوضات للاستجابة للتغيرات المناخية.

3-بروتوكول كيوتو 1997

جاء بروتوكول كيوتو كخطوة تالية للاتفاقية الإطارية بشأن تغيرات المناخ UNFCCC؛ حيث وُقِعَ عليها حوالي 195 دولة في 1997، وجاء بروتوكول كيوتو؛ كي يلزم الدول الموقعة عليه بتنفيذ الالتزامات الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية إذ لم يلتزم الدول بالنصوص الواردة فيها. تضمن بروتوكول كيوتو مجموعتين من الالتزامات:

- التزامات تتكفل بها كل الأطراف المتعاقدة: مفادها إلزام كافة الدول الموقعة عليها بنصوص الاتفاقية على سواء دون فرق بين الدول النامية والمتقدمة مثل (إتباع تكنولوجيا صديقة للبيئة- الالتزام بآليات المرونة- التعاون الفعال في مجال تطوير التعليم والتدريب- وقيام (38) دولة بتقليل نسبة الانبعاثات الدفينة بنسب متفاوتة من دولة لأخرى شرط ان يكون هذا التقليل خلال فترة زمنية محددة تبدأ في 2008 وتنتهي بحلول 2012، وحددت الاتفاقية للاتحاد الأوروبي نسبة (8%) والولايات المتحدة (7%) واليابان (6%) من غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروجين وثلاث مركبات فلورية أخرى.



• التزامات الدول المتقدمة تجاه الدول النامية: التزامات تتعهد بها الدول المتقدمة

وحدها نحو الدول النامية؛ من أجل مساعدتها في الأحكام الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لتغيرات المناخ ومن أجل تشجيع الدول النامية على التعاون الفعال لحماية البيئة، وهذه الالتزامات تتمثل في (تمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا للدول النامية والفقيرة خاصةً في مجالات الطاقة والنقل ومن أجل دعمها في مواجهة التغيرات المناخية- ومن أجل التعاون المشترك في "آلية التنمية النظيفة" المنصوص عليها في اتفاق كيوتو)

ومن خلال ما سبق عرضه، يمكن استنتاج أن بروتوكول كيوتو 1995 يُحمل المسؤولية الأكبر على الدول المتقدمة والصناعية مقارنةً بالدول النامية والفقيرة؛ أي الدول المتقدمة هي الأساس في التغيرات المناخية وزيادة معدلات غازات الاحتباس الحراري وبالتالي يكلفها أعباء خاصة.

وفي ظل وجود دول ذات اقتصاديات صاعدة، بدأ صراع المصالح بين الدول؛ حيث أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضها بشأن إعفاء دول نامية من بعض الالتزامات خاصةً الصين؛ فهي وإن كانت دول نامية في ذلك الوقت؛ فهي ليست كذلك في المستقبل القريب، مما عمق الفجوة وقلل من التزامات الدول في هذه الاتفاقية وأزاد من تعنتها، وبالفعل قد عارض الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) تصديق الولايات المتحدة على هذا البروتوكول؛ إذ غنه ليس من الإنصاف وجود دول صاعدة في إحراز تقدم صناعي واقتصادي مثل الصين والهند ويتم إعفائهم بحجة أنهم دول نامية، وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية إلزام كافة القوى الاقتصادية القادمة والصاعدة مثل روسيا الاتحادية والصين والهند دون تفرقة بين الدول المتقدمة والنامية.



4-اتفاقية باريس للمناخ 2015

تعد اتفاقية باريس للمناخ والتي دخلت حيز النفاذ خلال عامي (2015-2016)، ووقع عليها حوالي 55% من الدول بما فيها الدول الصناعية الكبرى، وجاءت اتفاقية باريس للمناخ بمبادئ تؤكد على أن الدول الكبرى الصناعية عليها تعهد غير عادي تجاه الدول النامية والفقيرة؛ إذ يتوجب عليها مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية خاصةً الدول الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية وتخصيص نسبة لتمويل الدول النامية في سياسات التكيف والحد من التغيرات المناخية تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً. وقد لاقى هذه الاتفاقية قبولاً لدى قادة المجتمع الدولي إذ بات يشعر الجميع أن المسؤولية أصبحت حتمية على الجميع بسبب بزوغ مؤشرات الاحترار العالمي لدى الدول الصناعية. وبحلول عام 2018 وقّع 194 عضواً على هذه الاتفاقية وتصديق 179 دولة تشمل الاتحاد الأوروبي.

ورغم كل ذلك، جاء الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" يعترض على تخصيص ميزانية للدول النامية إذ هناك دولاً نامية ولكنها ذات صناعات كبرى ومعدلات اقتصادية كبرى مثل الصين (أكبر باعث للكربون) وروسيا؛ ولذلك انسحب الرئيس ترامب من اتفاقية باريس للمناخ وذلك في عام 2017؛ ليتم ذلك عن صعوبة التوصل لحل ملزم للجميع فيما يتعلق بالقضايا المناخية؛ إذ شرعت الدول المتقدمة بالشعور بأن التغيرات المناخية هي مسؤولية الجميع دون تمييز بين دول نامية ومتقدمة وعليهم جميعاً حل الأزمة بنفس القدر.



وعلى مدار قمم المناخ، استمر السجال بين مدى الاهتمام بتأثير التغيرات المناخية ومدى خطورتها على كوكب الأرض، فتارةً تحمل دول الجنوب المسؤولية كاملةً عن التغيرات المناخية، وترد دول الشمال المتقدمة إما بالتعهد بتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية أو إخلاء مسؤوليتها من ذلك والإفصاح أن المسؤولية تقع على الجميع بنفس القدر. وبرز تدخل المصالح في ترتيب الأولويات بين الدول؛ فالدول التي تعتمد على الوقود الأحفوري كأساس لصناعاتها ودخلها القومي؛ كما أن الصراعات والتنافسية بين الدول بدأت تُترجم في تعطيل الوصول لاتفاق للحد والتكيف من آثار التغيرات المناخية أو الوصول لاتفاق دون تنفيذ فعال وملزم.

قمة جلاسكو للمناخ 2021 والتعهدات الفضفاضة

ولعل أبرز دليل على ذلك، قمة جلاسكو الأخيرة للمناخ عام 2021 هو ما توصلت إليه الدول الأطراف خلال هذه القمة؛ فقد توصلوا إلى تعهدات فضفاضة ومخيبة للآمال؛ تمثلت في: (تقليل الاعتماد على الفحم، وتوفير دعم مالي للدول النامية من أجل التكيف مع حدة التغيرات المناخية).

وجدير بالذكر، أنه خلال هذه القمة كان من المقرر الاتفاق على منع استخدام الفحم باعتباره مسئولاً عن 40% سنوياً من الانبعاثات الكربونية سنوياً، ولكن أيضاً فيما يخص الاتفاق على وسائل الحد من التغيرات المناخية وُجد أن هناك عدم اكتراث للدول النامية القائم اقتصادها على الفحم، ولذلك اعترضوا وأقروا باستحالة منع استخدام الفحم في حين وجود دول صناعية متقدمة أخرى قائم اقتصادها على النفط، فحتى أثناء الاتفاق على طرق للتخفيف من آثار التغيرات المناخية غابت العدالة المناخية في مراعاة حقوق الدول النامية والفقيرة.



وقد أفصحت الدول النامية المشاركة في قمة جلاسكو عن أسفها؛ لعدم اكتراث الدول المتقدمة عن إدراك مبدأ (الخسارة والضرر)، والذي يقتضي تقديم الدول المتقدمة تعويضات للدول النامية نظير الأضرار التي وقعت عليها.

ومن جانب الدول المتقدمة، عبرت عن خيبة أملها إذ لم يتم التوصل لاتفاق ملزم بشأن منع استخدام الفحم بل تقليل الاعتماد عليه؛ ووصفوا بعض الأطراف عملية التفاوض بأنها معدومة الشفافية؛ إذ من مصلحة بعض الدول عدم التوصل لاتفاق ملزم؛ حيث صرح أعضاء جمعية أصدقاء الأرض أن قمة جلاسكو 2021 بمثابة ذكرى لخيانة دول القسم الجنوبي.

ومما سبق، يتضح أن ما زال السجال والنقاش محتدماً حول مسئولية التغيرات المناخية تقع على عاتق من، وبسبب التفاوض من أجل التوصل لاتفاق عادل وملزم للحد والتكيف من التغيرات المناخية؛ بحيث يكون اتفاقاً يأخذ في الاعتبار كافة الثغرات العميقة في السبل والنتائج بين دول القسم الشمالي ودول القسم الجنوبي.

وفي القسم التالي، نستعرض أبرز النماذج الحديثة التي تأثرت جراء التغيرات المناخية ومدى تأصل التغيرات المناخية بها على كافة الجوانب...



نماذج للدول قليلة الانبعاثات ولكنها تدفع الثمن

1-باكستان

على الرغم من أن باكستان ليست من الدول المسببة للانبعاثات الكربونية بدرجة كبيرة؛ حيث تشترك هي وبنجلاديش بحوالي 1% من البصمة الكربونية وفي هذا الصدد، ذكر (السيد جوتيريش- الأمين العام للأمم المتحدة) العالم بأن مستوى الانبعاثات في باكستان منخفض نسبياً، ولكنها واحدة من أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ، واصفاً الفيضانات بأنها نتاج "تكثيف تغير المناخ"، ومع ذلك تدفع باكستان ثمن التغيرات المناخية بتكاليف مروعة. فمنذ بداية شهر يونيو 2022، اجتاحت الفيضانات باكستان وترتب على ذلك:

- حوالي ثلث باكستان أصبحت تحت الأرض إثر الفيضانات الكارثية
- خسارة حوالي 1390 فرداً لحياتهم من بينهم 399 طفلاً حتى الآن، وأضرار جسيمة لاحقت سكان باكستان وقُدرت نسبة من وقع عليهم الضرر بحوالي 15% حتى الآن
- انهيار البنية التحتية لباكستان من طرق النقل وطرق السكك الحديدية، فضلاً عن الأراضي الزراعية والمحاصيل
- تشتت الأسر وغرق البيوت
- غياب الاستقرار والشعور بالأمان
- وفقاً للتقديرات الأولية، بلغت الأضرار الناجمة عن فيضانات باكستان حوالي 10 مليار دولار (8 مليار جنيه)



واللافت للنظر في الأزمة الباكستانية هو أن الفيضانات في باكستان قد استمرت إلى 8 أسابيع متواصل، وهو شيء قد يعجز العقل عن تصديقه، فكيف لدول تعيش في مثل هذا الدمار والخراب المتواصل تستطيع تحمله، خاصةً وأنها دولة غير متسببة في نسبة هائلة من الانبعاث الكربوني مقارنةً بالدول الصناعية المتقدمة.

ولا شك أن ارتفاع درجات الحرارة المتطرفة هو الذي نتج عنه كل هذه الكوارث الطبيعية في باكستان وبنجلاديش والهند؛ إذ بسبب ارتفاع نسبة الاحترار العالمي أدى ذلك إلى ذوبان الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا؛ مما أدى إلى اجتياح هذا الكم من الفيضانات الكارثية؛ خاصةً وأن باكستان تحتوي على كم هائل من الأنهار الجليدية.

2- إقليم دارفور في السودان

عانت السودان وتحديداً (دارفور) هذا العام من فيضانات وسيول غير معهودة من قبل، ففي خلال شهر أغسطس من هذا العام وإثر السيول والفيضانات فقد حوالي أكثر من مائة شخص حياته، وتدمرت العديد من المنازل؛ وذلك بفضل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة الجغرافية في شرقي أفريقيا، التي تتراوح بين موجات عنيفة من هطول الأمطار في فصل الصيف وفترات جفاف طويلة في بعض المناطق.

ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة، تضرر أكثر من 25 ألف شخصاً وتسببت السيول والفيضانات إلى إجبار السكان لترك المأوى الخاص بهم ونزوح حوالي 2500 شخصاً للنجاة بحياته؛ حيث كان لإقليم دارفور نصيب الأسد في معدلات التضرر وجراء ذلك أعلنت السودان حالة الطوارئ.



ومما سبق يتكشف لنا حجم المعاناة من السيول والفيضانات التي اجتاحت دارفور من (نزوح وفقدان الشعور بالأمن والأمان- وانتشار المجاعات وأزمات نقص الغذاء فضلاً عن انعدام الاستقرار والخسائر الاقتصادية إثر ذلك...)

3- بحيرة تشاد والإرهاب



تعد بحيرة تشاد من أكبر البحيرات الإفريقية التي تمتد أكثر من 30 مليون إنساناً بسبل العيش في كلاً من (الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا) - كما هو موضح بالخريطة- فهي تمتد على أراضي أربع دول إفريقية متجاورة.

وجدير بالذكر، أن البحيرة واحدة من أكبر البحيرات العذبة في إفريقيا، وتعد بحيرة تشاد مصدراً اقتصادياً مهماً؛ إذ ساهمت في زيادة معدلات الإنتاج الزراعي ويعتمد المنتفعين منها على صيد الأسماك كمهنة وهكذا، إلا أنه منذ عام 1962 بدأت البحيرة أن تعاني من الجفاف وانحسار



نسبة المياه فيها فمئذ الستينيات كانت مساحتها تبلغ 26 ألف كم²، إلى 2014 انحسرت وقلّ منسوب المياه فيها ليصل إلى 1350 كم²، وقد سبق وحذرت سبق لمنظمة الزراعة والأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة التحذير من احتمالية نضوب بحيرة تشاد العذبة بمرور الوقت نهائياً.

وبالفعل، بدأت البحيرة في الانحسار نتيجة التغيرات المناخية ودرجات الحرارة شديدة التطرف فضلاً عن قلة معدلات هطول الأمطار الموسمية؛ مما أدى إلى تراجع الإنتاج السمكي والزراعي؛ فقد أدى ذلك إلى معاناة اقتصادية ومعيشية للمنتفعين من بحيرة تشاد؛ حيث فقدوا وظائفهم وساءت أحوالهم المعيشية بسبب قلة موارد المياه وقلة المحاصيل الزراعية، ونتج عن ذلك (هجرة جبرية للسكان وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة).

وما زاد الأمر تعقيداً وسوءاً، هو استغلال الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل (جماعة بوكو حرام) هذه الأوضاع بالغة الصعوبة من التنافس والصراعات بين القبائل على موارد البحيرة العذبة؛ واصطيادها في الماء العكر؛ لتأجيج الصراعات وافتراس المجتمعات المحلية والانتفاع من موارد البحيرة؛ مما أدى لفقدان الأمن الغذائي للسكان.

وأكثر من ذلك، أدى نضوب بحيرة تشاد إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الجريمة خاصةً الجرائم المتعلقة بالإتجار بالبشر والمخدرات وتهريب سلع غير مشروعة، مما يعمق ويؤصل العمليات الإرهابية وعدم الاستقرار في المنطقة. ويُشاع إثر ذلك، استقطاب الشباب ممن فقدوا وظائفهم وفقدوا مصادر الكسب الحلال من الزراعة وصيد الأسماك إلى الانضمام والانخراط مع الجماعات الإرهابية.

وعلاوةً على ما سبق، فنجد أن التغيرات المناخية التي تسببت في قلة نسبة الأمطار الموسمية ونضوب البحيرة وجفافها هو السبب الكامن وراء انتشار العمليات الإرهابية المسلحة وارتفاع معدلات الجريمة وانعدام الأمن الغذائي والاقتصادي وهو سبب للجوء سكان هذه المنطقة. على الرغم من أن هذه الدول لا تعتمد على الصناعة ولا تمثل دول ذات انبعاث كربوني هائلاً مقارنةً بالدول الصناعية المتقدمة، ومع



ذلك تدفع هذه الدول محدودة الموارد والتقنيات فاتورة الانبعاثات الكربونية الخاصة بدول الشمال؛ مما يعمق مسألة غياب العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب في التسبب في التغيرات المناخية.

تحديات مؤتمر الأطراف للمناخ COP 27 وضرورة التوصل إلى اتفاق

بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية والدول الآخذة في النمو جراء الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ السابقة وغير الملزمة لكافة أطرافها، جاء COP26 المقام في مدينة جلاسكو بالمملكة المتحدة العام الماضي؛ ليلبور وجهات النظر المختلفة بين دول الجنوب والشمال؛ إذ لم يتم التوصل فيه إلى تعهدات ملزمة بل كلها جاءت بمثابة توصيات فضفاضة مثل تقليل الاعتماد على الفحم وتخصيص الدول المتقدمة ميزانية تصل إلى مليار دولار سنوياً؛ لتمويل الدول النامية والفقيرة.

تزايدت الآمال حول COP27 والمقرر عقده في مدينة شرم الشيخ في نوفمبر 2022؛ من أجل التوصل إلى تعهدات واجبة التنفيذ وليس التسويق؛ خاصة وأن هذا المؤتمر سيقام خلال ظروف دولية خاصة، فعلى الرغم من الآمال المُحملة عليه ولكنه توجد تحديات قد تعوق نفاذ التعهدات والوصول لاتفاقيات مثل:

- الحرب الروسية الأوكرانية وقلّة الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع الأساسية
- التوترات الدولية بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية جراء أزمة الغاز والطاقة والحبوب
- إثر الحرب الروسية الأوكرانية
- تبلور الصراع بين قوتين اقتصاديتين كبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية جراء الحروب التجارية وزيارة (نانسي بيلوسي-رئيسة مجلس النواب الأمريكي) إلى تايوان
- وجود نزاعات مسلحة في دول عديدة وغياب الاستقرار المؤسسي في إفريقيا
- انتشار الكوارث الطبيعية من فيضانات وسيول وحرائق

فكل هذه التحديات تقف على أعتاب مؤتمر المناخ للأطراف COP27، وتشغل بال الأطراف المشاركة والدبلوماسيين وجميع المؤسسات المعنية بالبحث في المجال البيئي؛ إذ إن وجود قوى اقتصادية كبرى



كالصين والولايات المتحدة الأمريكية-وهما أكثر دولتين في نسبة انبعاث الغازات الدفيئة- كأطراف مؤثرة ومشاركة في المؤتمر وبينهم توترات وصراع مصالح من شأنه أن يعطل سير عملية التفاوض والاتفاق في المؤتمر.

وكذلك وجود روسيا الاتحادية في مواجهة الدول الأوروبية كقوة تضخ الطاقة لهم، خاصةً بعد أزمات الطاقة بينهم بالتأكيد سيكون هناك مجالاً لأوراق الضغط والتعنت بينهم. وواجب الأخذ في الاعتبار الأزمة الاقتصادية التي أصابت كافة الدول إثر جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الوقود العالمية.

ولذلك من المهم في هذا المؤتمر الذي سيعقد في مدينة شرم الشيخ مناقشة ومحاول التوصل إلى التزامات وليس مجرد تعهدات بشأن الآتي:

• المساهمة في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية من أجل التخفيف من حدة التغيرات المناخية

بعد تقديرات العلماء التي أعلنوا عنها في COP26، ومفادها وصول كوكب الأرض إلى نحو 2.5 درجة مئوية بنهاية القرن الحادي والعشرين؛ وهو ما يضع البلدان الفقيرة والنامية على حافة الهاوية وبالتالي فالهدف المعلن هو الوصول إلى حوالي 1.9 درجة مئوية بحلول منتصف القرن الحالي، ومن خلال ممارسات الدول المتقدمة السابقة والتي تدل على عدم التزامها أو تنفيذها للاتفاقيات الدولية الخاصة بتغيرات المناخ بالإضافة إلى أهداف الدول المتقدمة في هذا الصدد ضعيفة للغاية، مما يخلق أزمة ثقة وعرقلة أثناء الاتفاق والعمل على سياسات من أجل الحد والتكيف من التغيرات المناخية.

وبالتالي لابد من الوصول إلى اتفاق في COP27 بالتزام الدول خاصةً المتقدمة بمراجعة ممارساتها في هذا الصدد من أجل خفض درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية. كما ينبغي على الدول الصناعية تحديث



مساهماتها الوطنية والاستراتيجيات الخاصة بها، كما ينبغي على الدول المتقدمة -وهي الأكثر تأخراً عن التزاماتها- الالتزام في COP27 بالتحول العاجل نحو الطاقة النظيفة والتخلص تدريجياً من الوقود الأحفوري، والوفاء بالالتزامات المالية خاصةً تجاه الدول الأكثر عرضة للضرر.

• توفير مصادر تمويلية عالية الجودة خاصة لدول الجنوب والفئات الأكثر تضرراً

تكشف عن مؤتمر COP26 بعدم قدرة الدول المتقدمة بالوفاء بتمويلها للدول النامية والفقيرة بحوالي 100 مليار دولار في عام 2020؛ مما عمق فجوة غياب العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب، وأعاق الدول النامية لاتخاذ مزيداً من الإجراءات الفعلية اللازمة تجاه طرق الحد والتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

والمراد في COP27 فيما يتعلق بذلك هو الوصول إلى أهداف تمويلية واضحة تلتزم بها الدول المتقدمة وخصوصاً مجموعة العشرين؛ للوصول إلى حوالي 600 مليار دولار خلال 2022-2025؛ وذلك من خلال نظام المنح لتمويل الدول النامية والفقيرة مشروعاتها الخاصة بالتحول نحو الاستدامة وإنقاذها من أخطار التغيرات المناخية الحتمية. كما ينبغي التوصل إلى تعهد الدول المتقدمة المصحوب بالالتزام قاطع لتمويل مؤسسات القطاع الخاص والفاعلين من غير الدول وليست الدول فقط في نفس الشأن.

• تنفيذ التدابير اللازمة المتعلقة بسياسات التكيف مع التغيرات المناخية

يشاع الاهتمام أكثر بسياسات الحد والتخفيف من التغيرات المناخية، في حين يقل الاهتمام بسياسات التكيف مع التغيرات المناخية. ولذلك لا بد من التوصل إلى تقدم ملموس بشأن سياسات التكيف بطريقة تدعمها البيانات والإحصائيات؛ فإن زيادة معدلات الاحترار العالمي إلى عشر درجات مثلاً قطعاً سيؤدي إلى القضاء على النظم البيئية والتنوع البيولوجي.



ولذلك، هو نداء لدول الشمال والجنوب كافةً لتعزيز سياسات التكيف، وبخصوص دول الجنوب فينبغي عليها دفع العمل الوطني للأمم وتقديم تقديرات واضحة لنقاط الضعف والتي هي أكثر حاجة لتمويلها. ومن جانب موازٍ ينبغي على الدول المتقدمة تقديم حزم تمويلية لمشروعات التكيف مع التغيرات المناخية، ولا حاجة للقول، إنه بالفعل تم الاتفاق في جلاسكو COP26 على مضاعفة تمويل التكيف وهي لمحة إيجابية للغاية لا يمكن إنكارها ولكنها على أرض الواقع بمثابة خطة طموحة دون تنفيذ كافٍ مقارنةً بكم التحديات في البلدان الهشة.

• تأمين تمويلًا للخراب والدمار التي لاحقت الدول النامية والفقيرة

بالرغم من مناداة الدول الفقيرة والأكثر عرضة للخطر للدول المتقدمة من أجل تمويل الخسائر الناتجة عن التغيرات المناخية وإنشاء مرافق جديدة في قمة COP26، رفضت الدول المتقدمة هذا المقترح وفضلت النقاش أكثر حول كيفية تمويل الخسائر بطرق سلسلة يسهل إنجازها ولم يتجاوز كونه سوى نقاش وحديث دون اتفاق.

ولذلك، يجب في قمة COP27 الوصول إلى اتفاق بشأن آلية لتلبية التمويل المناسب للخسائر بما فيها التمويل التقني والتعهد بالتنفيذ بحلول عام 2023، واعتباره أمراً طارئاً وعاجلاً لا يمكن تسويفه. ومن أجل ضمان تنفيذ الاتفاق؛ لابد من إدراج أبرز وأحدث الأزمات المناخية التي لاحقت بهذه الدول وتقييمها وتقييم الأوضاع فيها، ومدى التمويل اللازم للإغاثة العاجلة وإعطاء أولوية للمشكلات التي لا تستدعي الانتظار.

. يواجه سكان الجزر احتمال الترحيل القسري دون حماية بموجب القانون الدولي وبموارد قليلة لإعادة التوطين. يحق لهم الحصول على تعويض عن الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ لصالح العدالة المناخية



- **تحميل المسؤولية للدول وللجهات الفاعلة من غير الدول المسؤولية من أجل تنفيذ القواعد التي يستند عليها اتفاق باريس**

إن مسألة الدول عن مدى التقدم في تنفيذ التزامات دليل باريس أمر بالغ الأهمية، ويضمن تنفيذ تعهدات الدول والوعود المناخية، وهذا ما قد تعثر تنفيذه خلال قمم الأطراف للتغير المناخي السابقة. لذلك، لابد من جعل COP27 نقطة إلزام للدول المتقدمة لدفع عملية تنفيذ الاتفاقيات من خلال تقييم تنفيذ التعهدات اللازمة؛ حتى لا تكون القمم المناخية محلاً للحديث فقط دون جدوى فعلية؛ وجدير بالذكر أن عملية التقييم العالمي بدورها ستشجع الدول على تبني وتنفيذ استراتيجيات للحد والتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

- **وضع استراتيجيات مستقبلية وقواعد قانونية دولية لحماية الفئات الأكثر خطراً**

كما سبق التوضيح أنه، لابد من الاعتماد على التقديرات العلمية بناءً على الأبحاث وتقديرات العلماء، فلا بد من الاتفاق في قمة COP27 عن عرض أبرز وأحدث نتائج الأبحاث العلمية المتخصصة على كافة بقاع الأرض بما فيها الدول الجزرية؛ إذ إن الدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة مهددة بالفيضان نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر الناجم عن الاحترار العالمي الناجم عن النشاط البشري؛ مما يعرضهم للنزوح القسري مما لا يوجد نصاً بحمايتهم بموجب القانون الدولي؛ لذلك لابد من التباحث حول وضع قواعد للقانون الدولي بخصوص الفئات المستضعفة حيال التغيرات المناخية.



خاتمة

في الختام، لا شك أن قمة المناخ والاهتمام الذي حازت عليه مؤخراً بلا شك هو خطوة إيجابية ولا يمكن أبداً إنكار ذلك. ولا مبالغة في مسألة أن التغيرات المناخية أصبح تأثيرها مباشر على كافة الكرة الأرضية، والتفات الأفراد وتوعيتهم بهذه المخاطر من خلال قمة المناخ للأطراف أمراً مهماً؛ لضمان إشراكهم في المسؤولية من خلال تغيير ممارستهم السلبية تجاه البيئة.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن الدول الصناعية المتقدمة والمسئولة عن انبعاثات الغازات الدفيئة تراوغ في الاعتراف بتحمل المسؤولية تجاه ظاهرة الاحتباس الحراري التي أصابت كوكب الأرض، ولا تقبل أصابع الاتهام المباشرة لها بأنها المسئولة عن أغلب الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية التي تلاحق الدول الفقيرة والنامية؛ إذ أن هذه الدول تدفع الثمن باهظاً وتفقد أمنها الغذائي والصحي والبيئي وأمنها القومي أيضاً.

ولذلك يتطلب العمل المناخي عزم نية على التعاون الجماعي؛ لأنه كافة الدول معرضة للخطر وهذا ما قد أشار له الأمين العام للأمم المتحدة "إنه يحدث الآن وحولنا" في إشارة إلى الخراب والدمار الناتج عن الاحتباس الحراري.

وينبغي على الأطراف المشاركة، تخطي سجال "من المسئول عن هذا الدمار؟" في قمة المناخ COP27، فقد حان الوقت لإدراك الدول المتقدمة أنها عليها المسؤولية الأكبر تجاه التغيرات المناخية وبالتالي عليها التعويض من أجل مساعدة الدول المتضررة مثل الأمثلة آنفة الذكر (باكستان-السودان- والدول الإفريقية وغيرها...). كما أنه ينبغي الآن الوقوف على اتفاق حقيقي وواضح وعادل وملزم؛ فلا يمكن الاتفاق على بند في صالح دول الشمال فقط وإجبار دول الجنوب للالتزام به خاصةً إذا كان سيهدد تنميته.



فينبغي أن يكون COP27 هو نقطة (التنفيذ) وليس فقط (التعهد والاتفاق). وينبغي على القوى الاقتصادية الكبرى أن تتجنب صراع المصالح والتعنت في المواقف في أمر يخص الأرض بأكملها. وربما يكون COP2 هو نقطة الانطلاقة إلى اتفاق دولي يترجم توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف.



قائمة المراجع

-Climate adaptation, United nations: <https://bit.ly/3xdWCrW>

-Climate change is also a racial justice problem, the Washington post:

<https://wapo.st/3qBufzS>

-قمة المناخ في غلاسكو: قادة العالم يتوصلون لاتفاق معدل، بي بي سي نيوز عربية:

<https://bbc.in/3qtXq88>

-Inequity in consumption of goods and services adds to racial–ethnic disparities in air pollution exposure ,PNAS

:<https://www.pnas.org/doi/10.1073/pnas.1818859116>

-How Pakistan floods are linked to climate change, BBC News:

<https://bbc.in/3DhPnCU>

- The country is bearing the brunt of climate change, Local news now:

<https://bit.ly/3eHK8IY>

-5 Things COP27 Must Achieve for Vulnerable Countries, World Resources Institute; <https://www.wri.org/insights/vulnerable-countries-un-climate-summit>



ثانياً: الدوريات العلمية

-مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف:

https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html

-العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف:

<https://bit.ly/3REq9mK>

Climate Change and Violent Extremism in the Lake Chad Basin: Key Issues and Way Forward, Willson center: <https://bit.ly/3U2xY7j>